مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد السابع
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

غير مصرح بأعارتة من المكتبة

وقفات مع فكرة فائض القيمة في التحليل الماركسي

الدكتور
يوسف إبراهيم يوسف
الأستاذ المساعد بقسم الفقه والأصول

يناقش هذا البحث فكرة « فائض القيمة » في التحليل الماركسي ، تلك الفكرة التي يستند هذا التحليل في غالبية أجزائه عليها . فيعرض الفكرة كما قررها ماركس ، والفروض التي وصل منها اليها ، ثم يقوم بتقويم موضوعي للفكرة وفروضها ، فيناقش مدى نجاح التحليل الماركسي في التدليل على صحة فروضه ، ومدى صحة موقفه من دور رب العمل ، ونسبة فائض القيمة الى العمل المباشر ، وإهمال دور الطبيعة ، كما يناقش دلالة الاستثناءات الكثيرة التي في نظرية ماركس عن القيمة وفائضها .

ومن خلال هذه الوقفات نستطيع الخروج بحكم موضوعي على الفكر الماركسي في جانبه الاقتصادي والذي يعتبر أهم جوانب هذا الفكر .

مقدمـــــة :

فكرة « فائض القيمة » في التحليل الماركسي مبنية على النظرية الماركسية في القيمة ، وهي التي تتمثل في نظرية « العمل في القيمة » تلك التي قال بها « ريكاردو » من قبل .

والفكرة والنظرية أساسان للتحليل الماركسي في كثير من أجزائه ، فنظرية الاستغلال ، وقوانين تركز الثروة والصراع الطبقي ، واتجاه معدل الأرباح الى التناقص ، وفكرة الجيش الإحتياطي من العاطلين ، وتحول الرأسمالية الى رأسمالية إحتكارية . . . الى آخر هذا الحشد الذي ساقه ماركس ليصل من ورائه الى انهيار الرأسمالية وقيام الإشتراكية على أنقاضها ، يعتبر بناء فوقياً بالنسبة لنظريته في القيمة وفكرة فائض القيمة التي بنيت عليها .

ومن هنا فإن الحكم بصلاحية النظرية والفكرة أو عدم صلاحيتهما يعد حكماً على معظم أجزاء الفكر الماركسي . وفي هذا البحث نحاول أن نقف عدة وقفات مع فكرة فائض القيمة التي استخدمت أساساً لمعظم أجزاء التحليل الماركسي ، وهذا يتطلب منا عدة وقفات أخر مع نظرية العمل في القيمة التي هي أساس فكرة « فائض القيمة » والأصل الذي بنيت عليه ، واشتقت منه .

ومن ثم فإن بحثنا هذا سينقسم الى مطلبين ، يتناول أولهما نظرية القيمة التي يتبناها ماركس وفكرة فائض القيمة التي بنيت عليها ، وسيتناول ثانيهما تقويم هاتين الجزئيتين من الفكر الماركسي .

ثم ننهى البحث بخاتمة تتضمن النتيجة العامة لوقفاتنا هذه مع فكرة فائض القيمة في التحليل الماركسي .

والله ولي التوفيق والهادي الى سبل الرشاد . . . .

المطلب الأول
القيمة وفائضها في التحليل الماركسي

الفرع الاول : تَكَوُّن القيمة في التحليل الماركسي .

في تحليله لتَكَوُّن القيمة يَسْلك ماركس الطريق الذي سلكه « ريكاردو » من قبله ، بل وسلكه غير « ريكاردو » كثير من الاقتصاديين السابقين عليهما .

فهو يبدأ بالتفرقة بين القيمة الاستعمالية ، والقيمة التبادلية ، والتي يكتفي بأن يطلق عليها لفظ القيمة مجرداً ، بينما يقرن القيمة الاستعمالية دائما بهذا الوصف .

ويرى ماركس أن القيمة الاستعمالية تؤدي دورها بحمل القيمة التبادلية ، « فالقيمة الاستعمالية في الإنتاج البضاعي بصورة عامة ليست شيئا يحب لذاته ، إنها لا تخدم إلا كحامل قيمة»[1] . فالقيمة الاستعمالية عنده لا تعنى أكثر من أنها تحمل القيمة التبادلية ، بمعنى أنه يشترط لكي يكون الشيء ذا قيمة تبادلية أن يكون نافعا ، أي ذا قيمة استعمالية . « يجب أن تكون الوسائل قد خدمت فعلا في إنتاج قيمة استعمالية ، ولا أهمية بالنسبة الى القيمة لنوع القيمة الاستعمالية التي تحملها ، ولكن يجب أن تحملها قيمة استعمالية »[2] .

ثم ينتقل من التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية الى بيان مصدر القيمة في فكره فيقول : « إن قيمة بضاعة من البضائع إنما تعينها كمية العمل المتجسدة فيها ، يعنى الوقت الضروري إجتماعيا لإنتاجه »[3] .

ويقسم كمية العمل المتجسدة في البضاعة الى قسمين : العمل المباشر الذي يدخل مباشرة في إنتاج السلعة ، والعمل غير المباشر الذي يتمثل في وسائل الإنتاج والمادة الأولية ، والمواد المساعدة . فكل ما يدخل في الإنتاج ليس إلا العمل ، سواء أكان مباشرا أم كان غير مباشر ، ومن ثم فان الذي يحدد القيمة هو كمية العمل المتجسد فيها .

يقول ماركس : « إن وقت العمل الضروري لإنتاج خيوط الغزل يتضمن وقت العمل الضروري لإنتاج مادتها الأولية ، وكذلك الأمر بالنسبة الى الوقت الضروري لتجديد انتاج المغازل البالية ، وعند حساب قيمة خيوط الغزل ـ يعني الوقت الضروري لإنتاجها ـ علينا

---

١ ـ كارل ماركس ـ رأس المال ـ ترجمة محمد عيتانى ـ مكتبة المعارف ـ بيروت سنة ١٩٥٦ م بدون رقم طبعة ـ القسم الثاني من الجزء الاول ص ٢٥٤

٢ ـ المرجع السابق ص ٢٥٦

٣ ـ المرجع السابق ص ٢٥٤

ـ إذن ـ أن نعتبر مختلف الأعمال المفصولة بعضها عن بعض بالزمان والمكان ـ بمثابة مراحل متعاقبة للعملية نفسها ، ان جميع العمل المتضمن في خيوط الغزل هو عمل سابق ، ولا أهمية لكون العمل المقتضي لإنتاج عناصرها المكونة قد جرى قبل الوقت المنفق في العملية النهائية ، أي النسيج »[٤]

فهو يعتبر العمليات المتعاقبة التي يمر بها المنتَج من إنتاج القطن الخام الى إنتاج خيوط الغزل الى إنتاج النسيج أجزاء في عملية واحدة لا تختلف عن الايام المتعاقبة التي تنفق في بناء منزل « إن كان يلزم مثلا ثلاثون نهارا لبناء منزل ، فان مجموع العمل المتجسد فيه لا يتغير مقدارا ، على الرغم من أن اليوم الثلاثين من أيام العمل لا يدخل في الإنتاج إلا بعد اليوم الأول بتسع وعشرين يوما ، فكذلك وقت العمل المتضمن في المادة الأولية وأدوات النسيج يجب أن يحسب كما لو أنه أنفق خلال مجرى هذه العملية نفسها ، ويجب طبعاً أن يتحقق شرطان ، أولا : أن تكون الوسائل قد خدمت فعلا في إنتاج قيمة استعمالية ، وفي مثالنا هنا ـ خيوط الغزل .

ثانيا : أن يكون مفهوما ضمنا أنه لا يستعمل إلا الوقت الضروري من العمل في الشروط الطبيعية للانتاج .[٥] .

إن كمية العمل المتجسد في السلعة هو الذي يعطيها قيمتها ، وأي قيم تنتج أيا كانت صفتها أو نوعها ، فستكون متبادلة بين بعضها البعض بنسبة ما بذل فيها من عمل ، فالسلعة التي بذل فيها ساعتي عمل لا بد أن تكون قيمتها ضعف السلعة التي بذل فيها ساعة عمل واحدة ، فكل السلع كميات متجسدة من العمل .

« إننا بالقطن والمغازل التي يستخدمها الناسج لن نستطيع صنع المدافع،ومقابل هذا فعمل الناسج من حيث هو مصدر قيمة لا يختلف في شيء عن عمل الشخص الـذي يصنع المدافع . . . . فلو لم تكن هذه الأعمال على رغم اختلاف أشكالها النافعة من جوهر متماثل ، لما أمكن أن تؤلف أجزاء غير متميزة من ناحية نوعها من العمل الاجمالي المحقق في المنتوج . . . والواقع أن ما يهم هنا لم يعد هو نوع العمل ، **وإنما** كميته ، إنها وحدها هي التي تدخل في حسابنا[٦] .

« كميات المنتوج المعينة ـ تبعا لمعطيات التجربة ـ لا تمثل إلا كتلا من العمل المتجمد (المتجسد) يعني مادية ساعة او ساعتين او يوم من العمل الاجتماعي ، أما كون العمل على

---

٤ ـ المرجع السابق ص ٢٥٥

٥ ـ المرجع السابق ص ٢٥٦

٦ ـ المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧

وجه التدقيق غزلا ومادته قطن ومنتوجه خيوط غزل ، فهذا سواء تماما كما هو سواء أن يكون موضوع العمل نفسه مادة خاما يعنى منتوجا ، فلو أن العامل بدلا من أن يشتغل في معمل الغزل ، قد استخدم في منجم للفحم الحجري لقدمت له الطبيعة موضوعا لعمله . ومع ذلك فكمية معينة من الفحم الحجري المستخرج من المنجم ـ قنطار مثلا ـ إنما تمثل كمية معينة من العمل المستوعب »[٧] .

وهكذا يتضح موقف ماركس من تكوين القيمة ، إن العمل ـ والعمل وحده ـ هو الذي يخلق القيمة ، أما ما يدخل في الإنتاج من رأس مال (آلات ومواد وسيطة ومواد مساعدة . . . الخ) ، فليست كلها إلا عملا مختزنا ، وهو لا يعطي قيمة إلا بمقدار ما يملك ، وهو لا يملك إلا قيمة العمل البشري ، الذي بذل في إنتاجه من قبل ، فأي شيء ليس نتاجا لعمل بشري فهو لا يحمل قيمة ولا يملك أن يعطي غيره شيئا « إن وسيلة الانتاج لا تنقل أبداً الى المنتوج قيمة أكبر مما يفقده هو نفسه بفنائه أثناء العمل ، فلو لم يكن لديه أية قيمة يفقدها ، يعنى لو لم يكن هو نفسه منتوجا لعمل بشري ، لما استطاع أن ينقل الى المنتوج أية قيمة ، ولكان يخدم لتكوين أشياء استعمالية دون أن يخدم لتكوين قيمة ، وهذا ما يحدث في جميع وسائل الانتاج التي تقدمها الطبيعة دون أن يكون للانسان فيها يد كالارض والماء والهواء ، وخامات الحديد في باطن الارض ، والخشب في الغابات البكر . . . . . الخ »[٨] .

وهكذا نرى ان مصدر القيمة الوحيد عند ماركس هو العمل البشري ، وأن ما يسمى برأس المال في أي شكل من الأشكال فهو عمل متجمع ، أما ما يسمى بالطبيعة أو الارض في المفهوم الاقتصادي وما تقدمه من سلع اقتصادية أو حرة ، فانها لا يمكن أن تخلق قيمة عند ماركس لانها ليست نتاجا لعمل بشري .

فالعمل هو خالق للقيمة ، وما القيمة إلا مخلوق العمل .

الفرع الثاني : منشأ فائض القيمة في التحليل الماركسي .

من فكرته أو نظريته في القيمة ينطلق ماركس ليوضح لنا مفهوم فكرة فائض القيمة فيقول : ـ

« نحن نعرف أن قيمة بضاعة من البضائع إنما تعينها كمية العمل المتجسدة فيها ، يعنى الوقت الضروري اجتماعيا لإنتاجها ، فعلينا إذن أن نحسب العمل المتضمن في المنتوج الذي

---

٧ ـ المرجع السابق ص ٢٥٨

٨ ـ المرجع السابق ص ٢٧٦

دعا صاحبنا الرأسمالي الى صنعه ، ولنفترض أنه ١٠ ليبرات من خيوط الغزل .

كان يحتاج لإنتاج خيوط الغزل الى مادة أولية ولنضع ١٠ ليبرات من القطن ، يشتريها الرأسمالي من السوق بمقدار ما تساوي ، بـ ١٠ شلنات مثلا ، وفي هذا **السعر يكون العمل المطلوب لإنتاج القطن بوصفه عملا اجتماعيا وسطياً** ، ولنسلم أيضا بأن بلس المغازل - وهي تمثل هنا جميع وسائل العمل الاخرى المستخدمة - يبلغ شلنين . فاذا كانت كتلة من الذهب قيمتها ١٢ شلنا هي منتوج ٢٤ ساعة من العمل ، فيترتب على هذا أن ثمة نهاري عمل متضمن في خيوط الغزل . . . نحن نعرف الآن القيمة التي يمنحها القطن ويلي المغازل لخيوط الغزل ، إنها مساوية لـ ١٢ شلنا ، تجسيد نهاري عمل ، بقى علينا أن نبحث عن ما هية القيمة التي يضيفها الناسج الى المنتوج .

أثناء عملية تطور الإنتاج ينتقل العمل دون انقطاع من الشكل الحركي (الديناميكي) الى الشكل السكوني (الاستاتيكي) فساعة من العمل مثلا يعنى إنفاق الناسج لقوته الحيوية مدة ساعة ، تتمثل في كمية معينة من خيوط الغزل .

وما هو هنا ذو أهمية حاسمة هو أنه أثناء مدة تحويل القطن الى خيوط غزل لا ينفق إلا وقت العمل الضروري اجتماعيا . . . إن العمل الضروري اجتماعيا هو في الواقع وحده الذي يحسب في تكون القيمة .

وعند بيع قوة العمل جرى الاتفاق ضمنيا على أن قيمتها = ٣ شلنات - المبلغ من الذهب الذي تجسدت فيه ست ساعات من العمل - وانه يجب بالتالي أن يشتغل ست ساعات من العمل لانتاج المجموع الوسطي للأقوات الضرورية لحفظ العامل يوميا ، فاذا كان صاحبنا يحول خلال ساعة واحدة ٢/٣ ١ ليبرة من القطن الى ٢/٣ ١ ليبرة من خيوط الغزل ، فلسوف يحول في ست ساعات ١٠ ليبرات من القطن الى ١٠ ليبرات من خيوط الغزل .

وخلال مدة الغزل يمتص القطن - اذن - ست ساعات من العمل ، والوقت نفسه من العمل محدد في مبلغ من الذهب قدره ٣ شلنات . لقد أضاف الغزل - اذن - الى القطن قيمة قدرها ٣ شلنات .

ولنقم الآن بحساب القيمة الثابتة للمنتوج . إن الـ ١٠ ليبرات من خيوط الغزل تحتوي على نهارين ونصف من العمل ، وان مجموع العمل نفسه محدد في كتلة من الذهب مقدارها ١٥ شلنا ، إن ثمن ١٥ شلنا يعبر - اذن - بالضبط عن ١٠ ليبرات من خيوط الغزل . . . فقيمة المنتوج تساوي قيمة رأس المال المسلف ، والقيمة المدفوعة لم تنجب أطفالا ، ولم تلد قيمة زائدة ، والمال بالتالي لم يتحول الى رأس مال . إن ثمن ١٠ ليبرات من خيوط الغزل هو ١٥ شلنا ، ولقد أنفق الرأسمالي ١٥ شلنا في السوق لقاء العناصر المكونة للمنتج ، ١٠ شلنات

للقطن وشلنان لبلى المغازل و٣ شلنات لقوة العمل . . إن جميع هذه القيم ألآن متمركزة في شيء واحد ، ولكنها كانت كذلك في مبلغ ١٥ شلنا قبل أن يخرجها الرأسمالي من جيبه ليقسمها الى ثلاث مشتريات .

ولن يوافق الرأسمالي على هذه النتيجة ، ذلك أنه لم ينفق ماله إلا ليضاعفه ، ولكنه يقرر شيئا آخر .

لننظر في هذا عن كثب : إن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي ٣ شلنات ذلك لأنه يلزم نصف نهار من العمل لإنتاج هذه القوة يوميا ، يعني أن وسائل المعيشة الضرورية لحفظ العمل يوميا تساوي نصف نهار من العمل . ولكن العمل السابق الذي تتضمنه قوة العمل والعمل الحالي الذي تستطيع أن تقوم به . . إنما هما شيئان مختلفان . . . فاذا كان نصف نهار من العمل يكفي لإعالة العامل خلال أربع وعشرين ساعة فلا يترتب على هذا أنه لا يستطيع أن يعمل نهارا كاملا ، إن القيمة التي تملكها قوة العمل والقيمة التي تستطيع أن توجدها تختلفان ـ اذن ـ من حيث القياس ، وهذا الاختلاف في القيمة هو الذي كان الرأسمالي يضعه نصب عينيه حين اشترى قوة العمل . . . لقد أدرك الرأسمالي هذا الأمر قبل وقوعه ، والعامل يجد في المعمل وسائل الانتاج الضرورية لنهار عمل مؤلف لا من ست ساعات وانما من اثنتي عشرة ساعة . وبما أن ١٠ ليبرات من القطن قد امتصت ست ساعات من العمل وتحولت الى ١٠ ليبرات من خيوط الغزل ، فإن ٢٠ ليبرة من القطن سوف تمتص ١٢ ساعة من العمل وتتحول الى ٢٠ ليبرة من خيوط الغزل .

فلنفحص الآن منتوج العمل الممتد . إن الـ ٢٠ ليبرة من خيوط الغزل تتضمن خمسة نهارات من العمل منها ٤ تجسدت في القطن وفي المغازل المستهلكة، وواحد امتصه القطن أثناء عملية الغزل، والمعلوم ان التعبير النقدي عن خمسة نهارات من العمل هو ٣٠ شلنا. هذا هو إذن ثمن الـ ٢٠ ليبرة من خيوط الغزل . ولكن مجموع قيمة البضائع المستخدمة في العملية لم تتجاوز ٢٧ شلنا ، وقيمة خيوط الغزل تبلغ ثلاثين شلنا ، لقد ولدت قيمة زائدة مقدارها ٣ شلنات . لقد تمت الدورة ، لقد تحول المال الى رأس مال .

إن إنتاج القيمة الزائدة ليس ـ إذن ـ شيئا غير إنتاج القيمة الممدد الى ما وراء نقطة معينة ، فلو كانت عملية تطور العمل لا تستمر إلا الى النقطة التي تكون عندها قوة العمل التي دفع الرأسمالي ثمنها مستبدلة بمعادل جديد لكان ثمة إنتاج للقيمة فقط . وحين تتخطى هذا الحد يكون ثمة إنتاج للقيمة الزائدة »[٩] .

---

٩ ـ المرجع السابق ص ٢٥٤ ـ ٢٦٥

وهكذا يتضح لنا من عرض فكرة « فائض القيمة » بألفاظ ماركس نفسها ، أن ماركس يقصد بفائض القيمة ، القيمة التي يسبغها عمل العامل على المادة فوق الجزء المأجور عليه ، أي أنها تعنى الجزء الذي لا يدفع الرأسمالي للعامل مقابله ، بمعنى أن الرأسمالي يشتري البضائع من السوق بقيمتها الصحيحة المضبوطة ، المادة الخام ، والآلآت وقوة العمل ، ولكنه لا يكتفي بتشغيل العامل المدة المساوية لانتاج قوة العمل التي اشتراها منه ، وإنما يشغله فوق هذه المدة مدة أخرى يسميها ماركس ، « العمل الممتد » أو العمل الزائد ، ويترتب على هذه المدة خلق قيمة مثل الاولى ، ولما كان الرأسمالي يبيع المنتج بقيمته الصحيحة لا أكثرولا أقل ، فإنه سيبيعه بما يعادل كمية العمل الذي بذلت فيه ، المباشر منها وغير المباشر ، والفرق بين قيمة بيع المنتوج وبين ما دفعه الرأسمالي لشراء قوة العمل وبقية عناصر الانتاج ، يمثل القيمة الفائضة ،وهي ترجع الى العمل الممدد غير المدفوع الأجر ، ولو قام الرأسمالي بتشغيل العامل المدة الضرورية فقط دون تمديد لما حدث إنتاج القيمة الزائدة .

ولكي يؤكد أن العمل هو الذي يخلق القيمة ، والقيمة الفائضة ، فإنه يقسم رأس المال الى قسمين : ـ

(١) رأس المال الثابت وهو يشمل وسائل الانتاج ، يعنى المواد الأولية والمواد المساعدة وأدوات العمل ، وهذا الجزء من رأس المال ينعكس في المنتوج بنفس قيمته ، أي أنه لا يساهم في تكوين القيمة الفائضة ، يقول ماركس :

« إن وسائل الإنتاج لا تنقل قيمة الى المنتوج الجديد إلا بقدر ما تفقد من القيمة في أشكالها القديمة ، إن الحد الاعلى من القيمة الذي تستطيع أن تفقده خلال العمل له حد ، وهو قياس القيمة الأصلية التي كانت تملكها عند دخولها في العملية ، أو وقت العمل الذي اقتضاه إنتاجها ، إن وسائل الانتاج لا تستطيع ـ إذن ـ أن تضيف الى المنتوج قيمة أكبر من تلك التي كانت تملكها هي نفسها .[١٠] .

(٢) رأس المال المتغير ، ويقصد به الجزء من رأس المال المحول الى قوة عمل ، أي الاجور ، ويرى ماركس ، ان هذا الجزء من رأس المال هو الذي ينشيء القيمة الفائضة ، فهو يستطيع أن ينتج معادلهُ الخاص ، وبالاضافة إليه زيادة قيمة زائدة[١١] . أي أن القيمة الفائضة إنما تنشأ من رأس المال المتغير ، أي عن الجزء المخصص للاجور ، يعنى العمل المباشر هو الذي تنشأ عنه قيمة فائضة .

---

١٠ ـ المرجع السابق ص ٢٧٨

١١ ـ المرجع السابق ٢٨٣

فلا يعنى ماركس من وصف رأس المال بأنه ثابت أو متغير ذلك المعنى الذي يقصد في الدراسات الاقتصادية ، وإنما يقصد بالثبات عدم تغير قياس قيمة رأس المال ، ويعنى بالتغير في رأس المال ، تغير القيمة خلال الانتاج .[١٢] .

وعلى ذلك فإن فائض القيمة لا ينشأ إلا من ذلك الجزء المخصص للأجور ، والقيمة الفائضة هي الفرق بين القيمة التي خلقها العمل المباشر والأجور التي حصل عليها العمال ، وهو الذي يمثل استغلال الرأسمالي للعمال . ولذلك فإن درجة الاستغلال تقاس بنسبة فائض القيمة الى الأجور ، أي الى رأس المال المتغير ، وهو يرى أنها نسبة ثابتة ، أي أن درجة الاستغلال هي $\frac{ق}{م}$ حيث (ق) تعنى القيمة الزائدة و(م) هي رأس المال المتغير . وهي تتعادل مع نسبة العمل الزائد الى العمل الضـــروري أي أن

$$\frac{ق}{م} = \frac{\text{العمل الزائد}}{\text{العمل الضروري}}$$

حيث يتبلور العمل الزائد في القيمة الفائضة ، ويتبلور العمل الضروري في قيمة قوة العمل التي يشتريها الرأسمالي ، أي الأجور ، أي رأس المال المتغير[١٣] .

وهكذا يخلص ماركس الى نتيجة نهائية فى تحليله خلاصتها أن العمل هو الذي يخلق القيمة ، والعمل المباشر (رأس المال المتغير) هو الذي يخلق فائض القيمة .

فماركس ـ إذن ـ يفرق بين خلق القيمة ، وخلق فائض القيمة . فاشتراك وسائل الانتاج مع العمل خلال وقت العمل الضروري يؤدي الى خلق قيمة ، لأن قيمة المنتوج لن تكون أكثر من قيمة مكوناته ممثلة في وسائل الانتاج (من مادة أولية وآلات وأدوات انتاجية . . . الخ) . والعمل الضروري الذي يلزم لإنتاج قيمة مساوية لقيمة قوة العمل ، أي مساوية لانتاج وسائل معيشة العامل مع بديله .

أما إذا أردنا أن تكون هناك قيمة فائضة فلابد من أن يعمل العامل وقتا أطول من وقت العمل الضروري ، وما ينتجه العامل خلال هذا الوقت يتبلور في شكل قيمة فائضة ـ أي زائدة ـ عما دفعه الرأسمالي لوسائل الانتاج وعنصر العمل .

الفرع الثالث : فروض التحليل الماركسي في فائض القيمة

عرفنا كيف تتكون القيمة عند ماركس ، ووقفنا على مضمون فكرة « فائض القيمة » التي بنيت على نظرية العمل في القيمة . ولقد تبينا خلال ذلك أن هناك فروضا يفترضها ماركس

---

١٢ ـ المرجع السابق ٢٨٣

١٣ ـ المرجع السابق ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤

لانطباق النظرية وصحة الفكرة بالتالي ، ومن الجوهري لاكتمال معرفتنا بنظرية العمل في القيمة ، وفكرة فائض القيمة ، أن نتبين هذه الفروض ، والتي بدونها لا تنطبق النظرية ولا تقوم الفكرة .

وفي هذا الفرع نستعرض هذه الفروض لتكون لنا معها وقفات عند حديثنا عن تقويم الفكر الماركسي في القيمة وفائضها في المطلب التالي .

وأهم هذه الفروض مايلي :

١ ـ **أن** العمل هو الذي يخلق القيمة ، وأن أي شيء لن تكون له قيمة إلا إذا كانت نتاج عمل بشري وكل ما ليس كذلك لن يضيف قيمة الى ما يساهم في إنتاجه[١٤] .

٢ ـ أن كل سلعة لا تملك أن تعطي أكثر مما تملك هي ذاتها[١٥] .

٣ ـ سيادة المنافسة الكاملة في الحياة الاقتصادية ، ويفهم هذا الفرض لدى ماركس من مقدماته في التحليل عندما يقول : ان جميع الاشياء الضرورية لاتمام هذا العمل من المواد الاولية . . . . الخ تشترى من سوق المنتجات من قبل الرجل صاحب الدنانير ، ويدفع ثمنها بسعرها الصحيح[١٦] .

فنظرية العمل في القيمة ستتوقف ـ اذن ـ على سيادة المنافسة الكاملة ،ويقصد ماركس من وراء ذلك أن يقدم تحفظا بعدم تطبيق نظريته في حالات الاحتكار المختلفة .

٤ ـ من الفروض أيضا أن قيمة قوة العمل ـ والتي تباع بها طبقا لسيادة المنافسة الكاملة ـ تتمثل في المواد الضرورية اللازمة لانتاج وسائل المعيشة للعامل متضمنة وسائل معيشة الأبدال[١٧] .

٥ ـ من الفروض أيضا أن السلع التي تنطبق عليها نظرية العمل في القيمة وتفسر قيمتها ، هي التي تكون إنتاجا إجتماعيا يمكن إيجاده ، عن طريق العمل الاجتماعي ، ومن ثم فهي لا تنطبق على الانتاج الفني ، ولا على منتجات النشاط الفردي ، وإنما تنطبق فقط على السلع التي تنتج بواسطة العمل العادي ، أي على الانتاج المخصص للسوق ، أي على السلع التي تنتج بكميات كبيرة[١٨] .

---

١٤ ـ المرجع السابق ص ٢٧٦

١٥ ـ المرجع السابق ص ٢٦٣

١٦ ـ المرجع السابق ص ٢٤٠

١٧ ـ المرجع السابق ص ٢٣٥

١٨ ـ هنري لوفيفر ـ الماركسية ـ ترجمة جورج يونس ـ المنشورات العربية ص ٩٢

٦ ـ يفترض ماركس لانطباق نظرية العمل في القيمة ، وجود مقياس عام للكفاءة الانتاجية في كل مجتمع ، هذا المقياس هو الذي عبر عنه ماركس : بكمية العمل الضرورية إجتماعيا ، حيث تنسب كل الكميات المبذولة في إنتاج السلع الى هذا المقياس ، حيث لا يحتسب في إنتاج السلع إلا كمية العمل الضرورية للانتاج وفقا لهذا المقياس . ففي أثناء عملية تطور العمل « لا ينفق إلا وقت العمل الضروري اجتماعيا . . فاذا كان يجب في شروط الانتاج الطبيعية ، يعتى الاجتماعية الوسطية ، خلال ساعة من العمل ، ان تتحول (أ) ليبرات من القطن الى (ب) ليبرات من خيوط الغزل ، فلا يحسب بمثابة نهار عمل مؤلف من ١٢ ساعة إلا نهار العمل الذي يحول ١٢×(أ) ليبرات من القطن الى ١٢×(ب) ليبرات من خيوط الغزل ، إن العمل الضروري اجتماعيا هو في الواقع وحده الذي يحسب في تكون القيمة»[١٩] .

وعلى ذلك فان الذي يحدد قيمة السلعة ليس كمية العمل التي دخلت فيها فعلا ، وانما كمية العمل التي يجب أن تدخل فيها طبقا لهذا المقياس ، أي مقياس العمل الضروري اجتماعيا .

ويتضمن هذا الفرض وجوها مختلفة ، حتى يكون محققا منها : ـ

أ ـ أن قوة العمل ينبغى أن تعمل في شروط طبيعية ، فاذا كانت آلة الغزل في وسط اجتماعي معين هي الأداة الطبيعية للغزل فلا ينبغى أن تضع دولابا للغزل بين يدي العامل[٢٠] .

ب ـ أن تكون المادة التي يعمل عليها العامل من صنف جيد[٢١] .

ج ـ أيضا الخاصة الطبيعية لقوة العمل عليها أن تملك من ناحية الاختصاص التي تستعمل فيها الدرجة الوسطية من البراعة والمهارة والسرعة[٢٢] .

د ـ أن تعمل قوة العمل بالدرجة العادية من القوة[٢٣] .

تلك هي أهم الفروض المستخلصة من تحليل ماركس للقيمة وفائض القيمة ، وستكون لنا مع هذه الفروض وقفات في المطلب الثاني من هذا البحث .

---

١٩ ـ رأس المال ـ مرجع سابق ص ٢٥٧

٢٠ ـ المرجع السابق ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦

٢١ـ ٢٢ـ ٢٣ـ المرجع السابق ٢٦٦

المطلب الثاني
تقويم الفكر الماركسي في القيمة وفائضها

تمهيد :

قدم ماركس نظريته في القيمة ثم بنى عليها فكرته عن فائض القيمة ، وقد ساق حشدا من الفروض وعديدا من القوانين ، بناء عليها حكم بانهيار نظام وقيام آخر ، وأعطى تحليله هذا صفة العلمية ، بل جعله ينفرد بهذه الصفة وحده .

وفي هذا المطلب نهتم بتقويم هذه الافكار الماركسية لنتبين ، مدى صحة هذا التحليل ، وهل تمت البرهنة على الفروض التي قام عليها ، أم أن الأمر اقتصر على إضفاء صفة المسلمات على قضايا لم تتجاوز مرحلة الفروض التي تحتاج الى برهان كي ترتقي الى درجة المبدأ ، فضلا عن أن تصل الى مرتبة المسلمات ؟

وسنبدأ ذلك بالتعرف على دور ماركس الحقيقي في نظرية العمل في القيمة ، تلك التي جعل منها الأساس لكل تحليلاته ، ومن ثم استنتاجاته . ثم نناقش الفكر الماركسي في نظرية القيمة وفائضها في بقية فروع المطلب .

الفرع الأول : ماركس بين القائلين بنظرية العمل في القيمة .

من المعروف عند كل من له إلمام بتاريخ الفكر الاقتصادي ـ ولو سطحيا ـ ان آدم سميث قال بنظرية العمل في القيمة ثم عدل عنها[٢٤] ، ومن بعده « ريكاردو » تبنى هذه النظرية ونافح عنها بكل ما أوتي من براعة تحليلية وقدرة عقلية[٢٥] .

وبناء على ذلك فان ماركس لم يكن مبتكرا لهذه النظرية ، وإنما يعد فيها مجرد مردد لافكار المدرسة الكلاسيكية ، فقبل ماركس كان « ريكاردو » يجادل بأن القيمة التبادلية ترجع إلى العمل وحده وليس الى شيء آخر ، وابتكر نظرية الريع التفاضلي ، وأعتبر رأس المال عملاً متجمعاً من أجل أن يكون العمل هو العنصر الوحيد الخالق للقيمة .

فماركس في هذا لم يضف جديداً ، وإنما تظهر إضافته في براعته في استخدام ما قدمه « ريكاردو » في هذا المجال ، وبنائه النتائج الخطيرة عليها ، والتي لم تكن لتدور بخلد « ريكاردو » .

---

٢٤ ـ د . سعيد النجار ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ دار النهضة ـ بيروت ، ط ١ سنة ١٩٧٣ ص ١٧٨

٢٥ ـ المرجع السابق ص ٢٠٤

ولقد خطا « ماركس » بتحليل نظرية العمل في القيمة الخطوة المنطقية التي عجز المؤمنون بالنظرية من الكلاسيك عن الوصول إليها ، ذلك أنه من المنطقي إذا قلنا بأن القيمة ترجع الى العمل وحده ، أن يكون العمل هو صاحب الحق في الحصول على عائدها ، لكن الكلاسيك لم يصلوا الى هذا الموقف ـ وإنما شاهدنا « ريكاردو » يتحايل على إثبات حق رأس المال في الحصول على الربح بحجة مرور وقت بين الاستثمار وظهور نتائجه[٢٦] ـ إما لعدم إيمانهم بصحة النظرية التي يقولون بها ـ كما يرى كثير من الكتاب[٢٧] ـ وإما لأنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا عما يتفق ومصلحه المجتمع الرأسمالي كما يرى « ماركس » فيهم[٢٨] .

والحقيقة أن بعض مواقف الكلاسيك وغيرهم من الاقتصاديين تُلْبِسُ المصلحةَ الشخصيةَ لأوطانهم ثوبَ المبدأ العلمي وتدافع عنه من هذا المنطلق ، وأصدق الامثلة على ذلك هو دفاع الاقتصاديين الانجليز عن حرية التجارة الدولية ، بادعاء أنها تحقق أعلى المكاسب للدول المشاركة فيها ، بينما الحقيقة تقول : إنهم يقولون ذلك لأن مصالح بلادهم تتحقق بسيادة الحرية وليس لأنها تحقق مصالح كل الدول ، وقد اعترف « مارشال » بهذا عندما ذكر في ملحق كتابه المعروف « مبادىء الاقتصاد » بأن التجارة الحرة هي في صالح بريطانيا وأنها قد لا تكون في صالح غيرها من الدول[٢٩] .

وكلا الاحتمالين السابقين وارد ، فرجوع « آدم سميث » عن نظرية العمل في القيمة حقيقة ، والاستثناءات التي قدمها « ريكاردو » تحمل الكتاب على القول بأن ذلك عدول منه عن نظرية العمل في القيمة ، وان لم يصرح به[٣٠] وتبنى الكلاسيك لمصالح بريطانيا معترف به أيضاً كما ذكرنا قريبا .

اما ماركس فقد كان اكثر اتساقا مع المنطق من الكلاسيك ، فطالما ان العمل هو الذي يخلق القيمة ، وليس غيره ، فمن المنطقي أن يحصل العامل على القيمة التي خلقها ، فاذا جاء النظام وقضى بأن شخصا آخر هو الذي يحصل على فائض القيمة ، فلا شك أن هذا يمثل استغلالا وسرقة ونهبا ، الى آخر هذه الالفاظ التي يمكن أن تصف بها شخصا استولى على ما لا يستحق وحرم منه صاحبه .

---

26 - Joan Robinson, Economic Philosophy, London 1962 p.50

٢٧ ـ د . حسين عمر ـ الاقتصاد التحليلي ـ دار المعارف ـ القاهرة ط ١ سنة ١٩٦٨ ص ٣٨٩

٢٨ ـ كارل ماركس ـ رأس المال ـ مرجع سابق ـ ص ٢٩٣ (الهامش)

29 - J.Robinson, OP Cit, P.58

٣٠ ـ د . سعيد النجار ـ مرجع سابق ص ٢٢٢

لكن هل العامل هو الذي خلق القيمة الفائضة فعلا ؟ بمعنى آخر هل نظرية العمل في القيمة نظرية صحيحة ؟ إن ذلك هو ما يحتاج منا الى بحث عميق للاجابة عليه ، وذلك هو مهمة الفروع التالية من هذا المطلب .

الفرع الثاني : مدى نجاح التحليل الماركسي في التدليل على فروضه .

التفكير العلمي الصحيح يبدأ بفروض معينة ، اذا قام الدليل على صحتها ، انتقلت الى مستوى القوانين التي تفسر الظاهرة ، فيبني عليها ويستنتج على أساسها . وهناك في الفكر ما يعرف باسم البدهيات وهي تلك القضايا البينة بذاتها فلا تحتاج الى برهان[٣١] .

فإلى أي مستوى تنتسب مقدمات ماركس التي بنى عليها نظريته واستنتج على أساسها فكرة فائض القيمة ؟ هل هي بدهيات ؟ ام هي فروض أقام الدليل على صحتها ؟ هي بالقطع ليست بدهيات ، فهي اذا فروض ، فهل مرت بالطريق الذي يجب أن تمر به الفروض حتى تتحول الى قوانين ومبادىء يؤمن بها ويستنتج على أساسها ؟ إن ذلك ما سنقف عليه من خلال هذا الفرع الذي يناقش أهم الفروض الماركسية التي وقفنا عليها سابقا[٣٢] .

١ ـ يبدأ ماركس بافتراض يقول فيه : « إن العمل هو الذي يخلق القيمة ، وأن أي شيء ليس نتاجا لعمل بشري فلا قيمة له[٣٣] ، ويجعل من هذا الفرض مبدأ يبنى عليه بقية تحليله في القيمة وفائض القيمة .

فما هو الدليل على صحة هذا الفرض ؟

لا نجد فيما خلفه ماركس بهذا الصدد أكثر من أنه لاحظ ان الاشياء مختلفة المنافع تتبادل بعضها ببعض ، مثل السرير والثوب ، فلابد أن يكون ثمة شيء مشترك بينهما ، وهو لا يمكن أن يكون الخاصة الطبيعية أو الهندسية أو المنفعة الاستعمالية ، فالفرض أنها مختلفة ، فلم يبق إلا سبب واحد لتبادلهما معا ألا وهو اشتراكهما في أنهما نتاج عمل بشري ، فكل منهما تجسيد لكمية من العمل البشري .

ويلاحظ على هذا الدليل أنه يستخدم أسلوب السبر والتقسيم ، ولو كان ماركس ، استقصى كل أنواع الاشتراك بين السرير والثوب لسلمنا معه بأنه أقام الدليل على فرضه ،

---

٣١ ـ د . عبد الرحمن بدوي ـ مناهج البحث العلمي ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ، ط ٣ سنة ١٩٧٧ م ص ١٤٥

٣٢ ـ انظر الفرع الثالث من المطلب الأول في هذا البحث .

٣٣ ـ انظر الفرع الثالث من المطلب السابق .

وبمعنى آخر لو كان الشيء الوحيد المشترك بين السرير والثوب اللذين يتبادلان ببعضهما البعض هو العمل ، لسلمنا لماركس بأنه أقام الدليل على فرضه ، بيد أن الحقيقة تتمثل في وجود صفة أخرى تشترك فيها السلعتان مختلفتا المنفعة ومتحدتا القيمة التبادلية . ويمكن على أساسها تفسير تبادلهما بصورة أقرب الى الصواب ألا وهي « الرغبة الانسانية المشتركة بين السلعتين ، فاذا كانتا مختلفتين في منفعتهما وفي خصائصهما الطبيعية والفنية . . . الخ فهناك أمر مشترك بينهما هو الرغبة الانسانية فيهما ، فاذا تساوت الرغبة الانسانية في سلعتين فيمكن تبادلهما ببعضهما . وبالتالي فلا يكون العمل هو الأمر المشترك الوحيد بين السلع المتبادلة بذات القيمة . وبالتالي أيضا فليس من الضروري - على الأقل - ان يكون العمل هو أساس القيمة . واذا لم يكن من المتيقن أن العمل هو العنصر الوحيد المشترك بين السلعتين ، فان أسلوب السبر والتقسيم المستخدم لا يسلم دليلا . وبهذا ينهار الاستدلال الرئيسي على قانون القيمة في التحليل الماركسي . ولا تسلم النتائج التي بناها عليه ، وما أكثرها .

والحقيقة أنه ليس هناك فرق جوهري بين هذا الفرض الماركسي والفرض الذي افترضه الطبيعيون عندما ادعوا أن الارض هي العنصر الوحيد المنتج للقيمة الخالق لها . فلقد نسب ماركس الى العمل ماسبق أن نسبه الطبيعيون الى الارض دون فرق بين الدعويين ، ودون فرق أيضا في طريقة الاثبات ، فلم يقدم الطبيعيون ما يثبت دعواهم أكثر من أن المشاهدة توضح أن الأرض تعطي حبوباً - أو غيرها - أكثر مما يبذر فيها ، مع أن هذه الملاحظة لا تمنع أن تقدم بقية القطاعات الاخرى فائضا ، ولم يقدم ماركس ما يثبت دعواه سوى أن العمل مشترك بين السلع المتبادلة ، مع أن ذلك لا يمنع أن يكون هناك شيء آخر مشترك بين السلع يرتب تبادلها ببعضها البعض .

والحقيقة أن دعوى الطبيعيين أقرب الى التصديق من دعوى ماركس ، وإن كانت الدعويان باطلتين ، إذ لم يقدم أصحابهما - الطبيعيون وماركس - ما يجعلهما ينتقلان من مستوى الفرض الى مستوى القانون . وبرغم كل ذلك فان ماركس أضفى على افتراضه كل مقومات القانون ، وبنى عليه كل تحليله ورتب على هذا التحليل انهيار نظام وقيام نظام آخر ، بمنتهى البساطة ، فهل هذا يدخل في التفكير العلمي ؟

٢ - كذلك من فروض ماركس التي يعاملها معاملة البدهيات وهي لا تخرج عن كونها فرضا افترضه : أن العامل يبيع قوة عمله بقيمتها . وأن قيمتها تتمثل في كمية المواد اللازمة لابقاء العامل صالحا لتقديم بضاعته (قوة عمله) في حالة طبيعية[٣٤] .

---

٣٤ - كارل ماركس - رأس المال - مرجع سابق ص ٢٦٣

وليس هناك دليل نظري أو واقعي يشهد بأن العامل يقدم قوة عمله بهذا السعر الذي يدعيه ماركس ، فالحقيقة أن هذا القول صدى لنظرية الأجر الحديدي التي قال بها « ريكاردو » وليس هناك دليل على صحة هذه النظرية لا من « ريكاردو » ولا من غيره ، ولقد تخطى الفكر الاقتصادي نظرية « ريكاردو » في الأجور ، ولم تعد أكثر من فكرة ساذجة قيل بها يوما كما قيل بنظرية « رصيد الأجور » وغيرها من النظريات الخاطئة .

هذا بخصوص سعر قوة العمل ، فهل إذا صرفنا النظر عن صدق تقويم قوة العمل ، سنجد أن هذه السلعة تباع بقيمتها فعلا ، أيا ما كان ما تتمثل فيه هذه القيمة ؟ . هل هناك دليل على أن العامل يبيع قوة عمله بقيمتها ؟

إن ذلك متوقف على فرض آخر يفترضه ماركس ، الا وهو سيادة المنافسة الكاملة ، فهل المنافسة الكاملة تسود الرأسمالية فعلا ؟

إن كل مطلع على النظرية الاقتصادية يعلم أن المنافسة الكاملة بشروطها التي يقدمها المنظرون هي حالة نظرية ، لا تتحقق في الحياة الواقعية ، ومن ثم فأن تكون كل سلعة مبادلة بقيمتها ، فان هذا تحكم ليس له مبرر إلا الرغبة في الوصول الى الأهداف عن طريق صناعة المقدمات التي تؤدي الى النائج المبيتة سلفا .

وهكذا فان الحياة الواقعية بما يسودها من أشكال أخرى غير المنافسة الكاملة ، تجعل فرضاً جوهريا من فروض التحليل الماركسي غير صحيح .

واذا لم يكن هناك دليل لا على أن قيمة قوة العمل هي قيمة المواد اللازمة لحفظ حياة العامل ، ولا على أن العامل يبيع قوة عمله بقيمتها ، فإن نسبة فائض القيمة الى العمل تكون محل شك على الأقل ، لاحتمال أن يكون العامل يبيع قوة عمله بأكثر من قيمتها ، وبالتالي تكون في حاجة الى البحث عن مصدر آخر للفائض غير العمل .

٣ ـ ثم هناك الفرض الماركسي القائل بأن العمل سلعة من نوع خاص فهي تعطي أكثر مما تملك هي ذاتها[٣٥] .

وهذا يمثل أغرب ما يمكن ان يسمع ـ وخاصة في الفكر الماركسي ـ ذلك أننا نعرف عن الماركسية إيمانها بأن وسائل الإنتاج لا تستطيع أن تعطي أكثر مما تملك . فلماذا لا يخضع العمل لهذا المبدأ العام في العطاء ؟ وكيف يعطي العمل أكثر مما يملك ؟ ومن أي مصدر تأتيه هذه الإمكانية ؟ إن الذي يعطي إنما يعطي بعض ما لديه ، أما أن يعطي أكثر مما لديه ، أكثر مما يملك هو ذاته ، فإن ذلك قلب للبدهيات المنطقية المعروفة . يقول ماركس عن قوة العمل

---

٣٥ ـ أنظر ص ١١ من هذا البحث .

« . . . . ولكن ما قرر المسألة إنما هو المنفعة الخاصة لهذه البضاعة ، وهي كونها مصدر قيمة ، وقيمة أكثر مما تملك هي ذاتها »[٣٦] .

فمن أين تأتي قوة العمل بما تعطيه فوق ما تملكه ؟

إن هذا ادعاء يحتاج الى دليل ، وليس هناك دليل ، الأمر الذي ينتهى بنا - في ظل توقف ظهور فائض القيمة في الماركسية على فرض إعطاء العمل قيمة أكثر مما يملك - الى ضرورة القول بوجود مصدر آخر لفائض القيمة ، غير العمل ، وبدليل أننا نحصل على فائض في القيمة عن مكونات القيمة ، غير العمل ، وبدليل أننا نحصل على فائض في القيمة عن مكونات المنتوج ، حتى ولو لم يكن للعمل المباشر دور ما في العملية الانتاجية[٣٧] .

٤ - ننتقل الى افتراض آخر هو ذلك الافتراض القائل بوجود مقياس عام للكفاءة في كل مجتمع ، وما يندرج تحته من فرض سيادة الشروط الطبيعية في الإنتاج ، وما يتبعها في التحليل الماركسي من فروض متضمنة مثل الوقت الضروري اجتماعيا ، كمية العمل الضروري اجتماعيا ، وعمل العامل في شروط طبيعية اجتماعيا . . . الخ .

لقد أراد ماركس من كل هذه الافتراضات أن يتجنب كثيراً من المشكلات التي عجز « ريكاردو » عن التغلب عليها عندما قال بنظرية « العمل في القيمة » مثل عدم تجانس العمل ، واختلاف الوقت المنقضي لإنتاج سلعة ما بين عامل وآخر ، واختلاف مشقة الأعمال بعضها عن بعض . . إلخ .

ولكن الا ترسم لنا شروط ماركس وفروضه هذه صورة متخيلة للحياة تختلف عن الحياة الواقعية ؟ أليست هذه طريقة تجريدية خالصة تبعد عن واقع الحياة الاقتصادية ؟ وإذا كانت الحياة ليست كذلك ، فكيف ندعى تفسيرها عن طريق التحكم في رسم صورة لها تخالفها تماما ؟ إننا عندئذ نفسر الحياة المفترضة ، وليس الحياة الواقعية التي نعيشها ، ولو كانت الحياة كما افترضها ماركس لما اعترضناعليه في شيء من تحليله . لكن الحياة التي يحياها البشر شيء آخر غير الصورة التجريدية التي يقدمها ماركس . فمثلا إذا كان العمل الضروري اجتماعيا هو الذي يدخل في تكوين القيمة ، وليس العمل الفعلي الذي بذل فيها ، فكيف نستطيع الحكم بأن زيدا من العمال يستغل من قبل الرأسمالي إذا كان عمله شخصياً ليس هو الذي يدخل في تكوين القيمة ، ولكنه عمل آخر وسطي ؟ إننا لا ندري إن كان هذا العامل قد قدم عملا يتساوى مع هذا العمل الوسطي أم يزيد عنه أم ينقص ؟ . ألا يحتمل أن يكون قد استغرق وقتا

---

٣٦ - كارس ماركس - رأس المال - مرجع سابق - ص ٢٦٦

٣٧ - المرجع السابق ص ٢٥٢

أكبر من الوقت اللازم اجتماعيا لإنتاج السلعة ، وهو في نفس الوقت يحصل على أجره بالساعة وليس بالقطعة ، ألا يحتمل أن يحصل هذا العامل على أجر فوق ما أضاف من قيمة ؟ ألا يكون في هذا التصور وتحت هذا الاحتمال مستغِلاً وليس مستغَلاً ؟

فاذا استعدنا ما سبق أن قدمناه عن عدم تحقق فرض المنافسة الكاملة في الحياة الواقعية ، أليس من الممكن أن نتساءل عما يحتمل أن يحدث في ظل غيبتها ، مثل أن يكون العمال في وضع احتكاري يفرضون فيه أجراً أعلى مما يضيفون من قيمة ؟ . وفي مثل هذه الحالة ، حالة العامل الذي يحصل على أجره بالساعة ، ويقضي وقتا أطول من الوقت اللازم اجتماعيا ، وحالة وجود احتكار من جانب العمال ، ألسنا نكون أمام استغلال من العمال لأرباب الاعمال ، يمكن نقله الى المستهلكين او لا يمكن ؟ وعندئذ ألا نستطيع أن نستخدم الفاظ ماركس ونقول : ان العمال يَسرْقون الآخرين ، ونكون في حاجة الى نظرية في « القيمة الناقصة » . لنقيس بها درجة الاستغلال الذي يوقعه العمال على الغير ؟ . ذلك أن أية فئة تحصل على أكثر من مقابل جهودهاهي فئة مُسْتَغِلَّة سواء أكانت فئة العمال أم فئة أرباب الأعمال .

وهكذا نستطيع من الوقفات السريعة السابقة مع بعض فروض التحليل الماركسي أن نقول : إن هذه الفروض لم تقم البراهين على صدقها ، ومن ثم فلن نستطيع قبول النتائج التي بنيت عليها في شتى مراحل التحليل الماركسي .

الفرع الثالث : الموقف الماركسي من دور رب العمل .

علمنا أن ماركس يرجع القيمة وفائضها الى العمل ، ولكن هناك جهود يقوم بها رب العمل ، لا تختلف كثيرا عما يؤديه العامل ، وكان الواجب تطبيقا لنفس المعيار الماركسي أن يكون لهذا العمل ، نصيب في خلق القيمة ، بيد أن الفكر الماركسي - كي يصل الى النتيجة المبيتة سلفا - يتجاهل هذا النوع من العمل ، ولا يجعل له دورا في خلق القيمة . ومعلوم أن العملية الإنتاجية لا تتم بمجرد توفر المادة الخام ، وأدوات الإنتاج والقوى العاملة ، بل لا بد من القيادة التي تؤلف بين هذه العناصر بالنسبة التي تجعل العائد من الإنتاج أفضل ما يمكن ، فيجب إذاً أن يكون للعمل القيادي والتنظيمي نصيب من القيمة التي يخلقها العمل ، طالما أن العمل في ظل الماركسية هو جوهر القيمة .

ورغم وضوح القضية وعدم حاجتها الى جدال فان ماركس يتجاهل جهود رب العمل في الانتاج ، ولا يشعر ماركس بوجود رب العمل إلا عندما يكلفه ببعض الاعمال ، عندما يكون ذلك ضروريا لخدمة الأهداف الماركسية ، وهنا يبدو تناقض الموقف الماركسي ، فكيف يكلف الرأسمالي بدور لابد منه ، ولا يجعل لهذا الدور أثراً في نتائج العمليات ؟

فعندما يشترط ماركس ـ لانطباق نظريته في القيمة ـ أن تكون العوامل المادية متوفرة بدرجة كفاءة معينة ، وأن تعمل قوة العمل في شروط طبيعية ينوط هذه المهمة بالرأسمالي فيقول :

الخواص الطبيعية لعوامل العمل المادية مرهونة بالرأسمالي وليس بالعامل[٣٨] . بل إنه عندما يشترط في العامل نفسه أن يكون هلى درجة وسطية من المهارة والبراعة والسرعة يجعل الرأسمالي مسئولا عن توفر العمل بهذه المواصفات[٣٩] . بل إنه يصف جهود الرأسمالي فيقول :

ان العامل يشتغل تحت رقابة الرأسمالي الذي يملكه عمله ، والرأسمالي يسهر بعناية لكي يتم العمل تماما كاملا ، ولكي تستخدم وسائل الانتاج حسب الغاية المطلوبة ، ولكي لا تتبدد المادة الأولية ، ولاتعانى أداة العمل إلا الخسارة الملازمة لاستخدامها[٤٠] .

فاذا كان الرأسمالي يقوم بكل هذه الجهود ، وبكل اليه ماركس هذه الأعمال ، والتي يبدو من عرض ماركس لها أن العملية الانتاجية لا تتم بدونها ، فكيف لا يكون له نصيب في القيمة التي تتمخض عنها العملية الانتاجية ؟ ولماذا يكون عمله هو وحده من بين كل الاعمال غير خالق للقيمة ، طالما أن العمل طبقا للنظرية الماركسية هو جوهر القيمة ؟

ولماذا يكون كل ما يلزم لاتمام العملية الإنتاجية مقوما عند ماركس باستثناء دور رب العمل ؟

كيف يجعل ماركس الهباء المتطاير من القطن « غبار الشيطان » جزءا من مكونات القيمة ، بحجة أن فقده ضروري لإتمام الانتاج[٤١] ، ثم لا يجعل لدور رب العمل أثراً في القيمة ، على الرغم من اعترافه ـ في أكثر من موضع من كتابه ـ بأنه لازم للانتاج ، بل ويكلفه بأعمال يتوقف على القيام بها انطباق نظريته ؟ أليست التفرقة بين المتماثلين تناقض ؟ فاذا كان فقد الهباء لازما للانتاج وجهود رب العمل لازمة للانتاج ، فكيف يكون أحدهما من مكونات القيمة ، ولا يكون الاخر من مكوناتها ؟

ثم لنقرأ تعليق « ماركس » على موقف الرأسمالي عندما أوصله « ماركس » الى موقف وجد فيه أن المال المنفق على الإنتاج يتعادل تماما مع قيمة المنتوج ، فأقسم أن لا ينتج بعد اليوم ، وإنما سيشتري بضائع جاهزة من السوق بدلا من صنعها بنفسه .

---

٣٨ ـ المرجع السابق ص ٢٧٧

٣٩ ـ المرجع السابق ص ٢٦٠

٤٠ ـ المرجع السابق ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠

٤١ ـ رأس المال ـ مرجع سابق ص ٢٧٦ .

يعلق ماركس فيقول : ولكن لو أن جميع زملائه الرأسماليين يفعلون الأمر نفسه ، فكيف نجد بضائع في السوق ؟[٤٢] .

فاذا كان يعترف بأن الرأسمالي لو نفذ قسمه وأصر على الامتناع عن الإنتاج ، وأن يشتري من السوق بضائع جاهزة ، فإننا لن نجد بضائع في السوق . ألا يعني هذا الاعتراف بأن الرأسمالي يقدم خدمة للمجتمع يستحق أن يعوض عنها ؟ ألا يعنى أن المجتمع في حاجة الى ما يقدمه هذا الشخص ؟ ومن ثم فيجب عليه أن يقدم له ما تقوم عليه حياته ممثلا في عائد يعود عليه من هذه العملية .

ولكن ماركس يتجاهل ذلك بسهولة تامة ويبالغ في تجاهله فيقول عن صاحبنا الرأسمالي وهو في نفس الموقف « وسواء أيشتري منزله جاهزا أم يعمد الى بنائه لحسابه الخاص ، فلن تزيد أية من هاتين العمليتين المال المستخدم للحصول على المنزل[٤٣] .

بيد أن المغالطة هنا واضحة تماما فهناك فرق كبير بين المال الواجب دفعه في كل حالة من الحالتين ، فعند شراء المنزل جاهزاً على المشترى أن يدفع مقابل كل العمليات التي يتطلبها بناؤه نقدا ، ومن بينها مقابل العمل المتمثل في الإشراف على البناء ، أما عند بناء المنزل ، فإن جزءا من ثمنه سيدفع عينيا بواسطة العمل الذي يقدمه بنفسه ممثلا في الإشراف على البناء . ومن ثم سيقل المال المدفوع بمقدار المبلغ اللازم لمقابلة خدمات الإشراف على البناء ، ممثلة في شراء المواد الأولية ، وإستئجار العمال والسعي لإتمام الإجراءات التي يفرضها قانون البناء في المجتمع . وكل من ينكر أن لهذه الأعمال مقابلا ، يجب أن يحصل عليه القائم بها فهو مكابر بلا شك .

إن المشرف على بناء منزله ، كان يمكنه أن ينفق وقته في الاشتراك في بناء منزل آخر لحساب شخص آخر ليؤدي نفس العمل ، ولكن بوصفه أجيراً وعند ذلك سيحصل على مقابل قوة العمل المستنفدة . وفي هذه الحالة فإن ماركس سيجعل لعمله إسهاما في القيمة ، ويرضى عن حصوله على مقابل ما خلق ، لأنه أجير مسكين ، يخضع لاستغلال صاحب المبنى ، فأي فرق في العملين ، يجعل ماركس يعطي أحدهما دوراً في تكوين القيمة في حالة ، ثم لا يعطيه نفس الدور في الحالة الثانية ، مع أن العمل هو العمل ؟

وبناء على ما سبق فإن جهود رب العمل هي نوع من العمل يخلق قيمة حتى لو طبقنا النظرية الماركسية ، وقلنا إن العمل وحده هو خالق القيمة ، وبالتالي فإن المنتوج يجب أن

---

٤٢ ـ رأس المال ـ مرجع سابق ق ٢٤٤

٤٣ ـ المرجع السابق ، هامش ص ٥٤٤

تكون قيمته أكبر من قيمة رأس المال المسلف بمقدار ما يقابل العمل الذي يقوم به الرأسمالي على الأقل ، ومن ثم فهو ليس في حاجة إلى تبيت نية إستغلال العمال كي يجد عائدا في نهاية العملية ، إنه يمكنه أن يعطي العامل أجره ويجد بعد ذلك عائداً ، أما أن يأتي ماركس ويقول : إن اجمالي المال المسلف في العملية الإنتاجية يساوي نفس قيمة المنتوج ، وأنه لا فائدة مطلقا من كون قيمة خيوط الغزل قد تضخمت ، لأنها ليست إلا مجموع القيم التي كانت قبلا موزعة على هذه العوامل وأن جَمْعَها لم يضاعفها ، وأن جميع هذه القيم هي الآن متمركزة في شيء واحد ، ولكنها كانت كذلك في مبلغ ١٥ شلنا قبل أن يخرجها الرأسمالي من جيبه ليقسمها إلى ثلاثة مشتريات ، وليس ثمة شيء غريب في هذه النتيجة .(٤٤) .

فالحقيقة أن كل شيء غريب في هذه النتيجة رغم ادعاء ماركس عدم غرابتها ، فأن يخرج الرأسمالي ١٥ شلنا ليشتري ببعضها قطنا ، وببعضها وسائل الانتاج ، وببعضها الثالث يستأجر عمالا ، ثم يقول له ماركس إن قيمة المنتوج لم تزد عن ١٥ شلنا ، لهو أمر غريب ، وذلك كما قلنا لتجاهلنا جانبا من العمل يجب أن يدخل في الحسبان ، وهو عمل الرأسمالي .

ومعلوم ان ماركس يصر على ذلك ليصل الى غرضه المبيت سلفا ، والذي يقصد به أن القيمة الزائدة لن تحدث إلا إذا قام الرأسمالي بتشغيل العامل وقتا غير مدفوع الاجر ، هو الذي يخلق فائض القيمة ، الذي يستولى عليه الرأسمالي .

والحقيقة أن الموقف الماركسي هذا ترتب عليه نتائج خطيرة منها : ـ

(١) ـ أن الإنتاج سلوك غير مفيد ، وليس من ورائه نفع ، طالما أننا لا نحصل من ورائه إلا على تجميع ما كان متفرقا من قيم في شيء واحد .

(٢) ـ أن العامل غير منتج طالما أنه إذا أخذ أجره الموازي لقيمة عمله فلن تكون هناك قيمة مضافة ، وأنه لكي تكون هناك قيمة مضافة فلابد أن يتم استغلال العامل ، لأننا لو أعطيناه مقابل عمله ، فسوف نضيف إلى النفقات ما يتساوى مع زيادة القيمة المنتجة .

(٣) ـ بل إن هذا المنطق ينتهي بنا إلى أن العملية الإنتاجية تنتهى دائما بنقص في القيمة ، ذلك أن التحكم الماركسي بادعاء أن عمل الرأسمالي لا يخلق قيمة ، لا يعنى أن الرأسمالي لم ينفق وقته في الإشراف على العمال ، والسهر على إتمام العمل ، وغير ذلك مما اعترف به ماركس ، ومعنى ذلك أن الرأسمالي يستهلك قواه التي تحتاج إلى صيانة تتمثل في المواد

---

٤٤ ـ المرجع السابق ص٢٥٩ ـ ٢٦٠

اللازمة لتعويض هذه القوى حتى يستمر الرأسمالي في القيام بدوره ، والذي بدونه يعترف ماركس بأننا لن نجد بضائع في السوق .

ومن ثم فإننا لو قمنا بخصم مقابل هذه المواد المستهلكة في صيانة قوى الرأسمالي ، فإن قيمة المنتوج ستكون أقل مما بذل في إنتاجه ، ومعنى ذلك أن العملية الإنتاجية تنتهي دائماً ـ طبقا لهذا التفكير ـ بنقص في القيمة ، أي بإنتاج منتجات تقل في قيمتها عن قيمة ما أدخل فيها أو أنفق عليها .

وهذه نتيجة لا تستقيم ، وما كان للمجتمعات أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام لو أن نظرية ماركس صحيحة ، أما والمجتمعات تتقدم ، فإن نظرية ماركس في القيمة وما بني عليها من تحليلات غير صحيحة ، وأن موقفها من دور رب العمل في الإنتاج موقف متناقض ، حيث تكل إليه الكثير من الأعمال ولا تسمح بحصوله على مقابلها .

الفرع الرابع : العمل المباشر وفائض القيمة

علمنا أن ماركس يدعى أن خلق القيمة الفائضة يتطلب تمديد العمل فوق الوقت الضروري الذي يحصل العامل على مقابله ، وأنه بغير هذا السبيل لا سبيل إلى خلق القيمة الفائضة . وأنه لأجل ذلك يميز بين رأس المال الثابت ، وهو ما سوى الجزء المخصص لدفع الأجور ، وبين رأس المال المتغير ، وهو ذلك الجزء المخصص للاجور ، ويقصد ماركس من ذلك أن يقول : إن القيمة إنما يخلقها العمل سواء أكان عملا مختزنا أم عملا مباشرا ، أما القيمة الزائدة فلا يخلقها إلا العمل المباشر ، فالآلات والأدوات والمواد وسائر وسائل الإنتاج هي عمل مختزن ، وهي لا تنقل إلى المنتوج أكثر من قيمتها التي هي عليها ، ومن ثم فهي تخلق قيمة ، أما خلق القيمة الزائدة فهو محتاج لسلعة تعطي المنتوج أكثر مما تملك ، وهي العمل المباشر الذي يمثله الجزء المتغير من رأس المال ، إذ هو الجزء الذي يشتري سلعةً ، هي قوة العمل ، ويحصل على سلعة أخرى ، هي العمل الذي يمدد فوق المقدار المساوي لقوة العمل ، بما يمثل فائض القيمة .

ولكن نقول لماركس :

إذا افترضنا أن العمل المباشر لا يستخدم فوق الوقت الضروري ، أو افترضنا أنه يحصل على مقابل لكل ساعة يمتد إليها العمل بنفس السعر ، ، ألا يمكن أن تكون هناك قيمة فائضة ؟ .

للإجابة على هذا السؤال نقدم تساؤلا آخر فنقول : أليس القول بأن العامل يحصل على كل ما يترتب على ساعات عمله من نتيجة ، يتساوى مع القول بعدم وجود عنصر العمل ؟ نعم إنه كذلك .

فلو فرضنا أن عمليةً إنتاجيةً لا يتدخل فيها عنصر العمل المباشر الذي يخلق فائض القيمة بالاصطلاح الماركسي ، ألا يمكن أن يتولد عن هذه العملية قيمة فائضة ؟ .

ان النظرية الماركسية ترفض أن تكون لهذه العملية قيمة فائضة ، لأن القيمة الفائضة لا تأتي إلا من رأس المال المتغير (العمل المباشر) وهو هنا غير موجود .

ولكن أليست هذه الإجابة الماركسية تعني أن المصانع التي تعمل بالآلية الكاملة (Automation) لا تنتج قيمة فائضة ؟ وأن المحصلة النهائية لمثل هذه المصانع = صفرا . بينما المصانع التي تعج بالعمال العاديين ، والمهرة وأنصاف المهرة ، تحقق قيمة فائضة كبيرة ؟

أليست هذه نتيجة تخالف الواقع مخالفة صارخة ؟ ذلك أننا في الواقع نشاهد المصانع ذات الآلية الكاملة تحقق فائضا مضاعفا بالقياس إلى المصانع التي تعتمد على الآلات والعمال معا .

فإذا كانت الماركسية - في الماضي - تتقي النقد الموجه إليها بالمقارنة بين فائض القيمة في المصانع ذات الدرجات المختلفة من الاعتماد على الآلية ، بالتمسك بفرض الظروف الوسطية في المجتمع ، فان هذا الدفاع كان يحتمل القبول عندما لم تكن هناك صناعات آلية بصورة كاملة . أما وقد أصبح لدينا صناعات آلية بصورة كاملة ، فإن الدفاع الماركسي لا يقبل . ذلك أننا لو افترضنا أن مجتمعا به ميكنة كاملة في ٩٠٪ من مصانعه فمعنى ذلك أن ٩٠٪ من قطاعات الإنتاج لا تحقق فائضا . بينما يكون المشاهد في الواقع أن هذه القطاعات تقدم ٩٩٪ من الدخل الصافي في المجتمع .

ولو تصورنا - وهذا ليس بعيدا في ظل الثورة التكنولوجية الجديدة* مجتمعاً يعتمد على الآلية (Automation) بنسبة ١٠٠٪ فهل يخلق هذا المجتمع فائضا ؟ .

انه في ظل التصور الماركسي لفائض القيمة ، فإن القيمة الفائضة في هذا المجتمع تكون مساوية للصفر ، بينما يكون المشاهد أن هذا المجتمع يحقق لأفراده أرقى مستويات المعيشة ، فكيف نوفق بين هذين المتناقضين ، تحقيق أعلا مستويات المعيشة ، والإنتاجية المساوية للصفر ؟.

لا شك أن هذا التناقض إنما ينشأ من التحكم الماركسي المتمثل في نسبة فائض القيمة إلى العمل المباشر وحده ، والحقيقة أن كل عناصر الإنتاج ، وكل المشاركين في العملية الإنتاجية يساهمون في خلق فائض القيمة سواء في ذلك العمل غير المباشر (رأس المال) أو العمل

---

* مسألة المصنع المسير ذاتيا وتعميمه في المجتمعات المتقدمة صناعيا ليست أمرا غريبا ، بل هي موجودة اليوم ويوشك أن تعم في المستقبل وبخاصة بعد اختراع الإنسان الآلي المشتمل على ذاكرة (حاسب آلي) وقد حل الان محل العمل المباشر في أفران الصهر في بعض المصانع .

المباشر ، أو التنظيم أو الطبيعة والأرض ، بل والسلع الحرة التي تجاهلها كل المفكرين من جميع الإتجاهات ولم ينتبه لها إلا الفكر الإسلامي* .

والنتيجة النهائية لتحليلنا هذا هي وضوح إمكانية خلق فائض القيمة دون أن يستلزم ذلك إستغلال العمال ، وحرمانهم من نتيجة أعمالهم ، وبالتالي فإن فكرة فائض القيمة بالمفهوم الماركسي فكرة غير صحيحة .

الفرع الخامس : الفكر الماركسي ودور الطبيعة .

كما بينا تقوم النظرية الماركسية في القيمة على أساس أن العمل هو خالق القيمة ، وأن أي مساهم في العملية الإنتاجية لا يقدم قيمة إلا بقدر ما يحمل من عمل بشري ، فالشيء لا يكون ذا قيمة إلا إذا كان نتاجاً لعمل بشري(٤٥) .

وترتب على هذا أن تنظر الماركسية الى ما تقدمه الطبيعة من إسهام في العملية الإنتاجية إلى أنه غير ذي قيمة ، لأنه ليس نتاجا لعمل بشري .

وفي نفس الوقت الذي يقف فيه ماركس هذا الموقف من الطبيعة أو الأرض فإنه يعترف بأن الأرض تقدم للإنسان أقواتا جاهزة(٤٦) . ويقتبس كلمة « جيمس ستيوارت » في كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسي » والتي تقول : إن المنتوجات العفوية للأرض لا تظهر إلا بكمية قليلة ، وبصورة مستقلة عن الإنسان ، ويخيل أن الطبيعة قدمتها بنفس الطريقة التي تقدم بها إلى شاب كمية صغيرة من المال لجعله قادراً على شق طريقه في الصناعة والاثراء .

ونحن نقف مع ماركس في موقفه هذا من الأرض أو الطبيعة ، فنقول : إننا نوافق على هذا الأقتباس ، ونقر هذا التشبيه لما تقدمه الأرض ، ابتداء ، ولكن هل المال القليل الذي يقدم للشاب ليبدأ به حياته لا يسهم في إنجاح الشاب في حياته ؟ أم أنه هو الخميرة التي تتفاعل مع غيرها مكونة ثروة الشاب المذكور ؟

الحقيقة أننا إذا قبلنا هذا التشبيه ـ وهو تشبيه محق ـ فإن الأرض تكون مسهمة في تحقيق القيمة من غير شك .

وبعيداً عن هذا التشبيه ، لو فرضنا أن شخصا أخذ جزءاً من هذه الأقوات الجاهزة التي اعترف ماركس بأن الأرض تقدمها للإنسان ، وعرضه في السوق ، ألا يجد له قيمة تبادلية ؟

---

* انظر بحثنا . . « القيمة وفائضها في الفكر الاسلامي » حولية كلية الشريعة جامعة قطر ، العدد الرابع سنة ١٩٨٥ صـ ٦٢٩ ـ ٦٦٥

٤٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٤٤

٤٦ ـ المرجع السابق هامش ص٢٤٤

بالقطع سيجد له قيمة تبادلية ، فمن أين له بالقيمة التبادلية ؟ .

ولربما يقول ماركس إن هذه الاشياء تحصل على قيمتها من العمل الذي يتمثل في التقاطها ونقلها للسوق .

ولكننا نقول له ، هل تتساوى في القيمة ثمرة واحدة من المانجو مع ثمرة واحدة من الجوافة في القيمة التبادلية ، إذا كان العمل المتمثل في التقاطهما لا يختلف ؟ وإذا كان ذلك لا يحدث وكانت القيمة التبادلية لثمرة واحدة من المانجو تساوي أضعاف القيمة التبادلية لثمرة واحدة من الجوافة تتساوى معها في الوزن ، فإن هناك شيئا آخر غير العمل يدخل في إيجاد القيمة ، ولن يكون في مثالنا هذا إلا الأرض والطبيعة .

ونسأل ماركس أيضا عن السر الذي يجعل للعمل الإنساني نفسه قيمة ، أين يكمن ؟ هل العمل البشري نتاج عمل بشري ، أم أنه نتاج الأقوات الجاهزة التي تقدمها الطبيعة ليبدأ بها حياته ؟

إن العمل البشري لا يستطيع أن ينتج نفسه ، وإنما هو نتاج هذه الأقوات الجاهزة التي قدمتها الطبيعة في البداية ولا زالت تقدمها ، فإذا لم تكن لهذه الأقوات قيمة ، فأنى للعمل البشري نفسه ـ طبقا للفكر الماركسي ـ أن يكون ذا قيمة ، إذا كان نتاج شيء عديم القيمة ؟

فإن كان عامل يعيش على هذه الأقوات الجاهزة ، وقام بالعمل عند رأسمالي ، فهل يستحق أجراً ؟ وهل عمله يخلق قيمة ؟ ان الذي يقدمه ليس نتاج عمل بشري ، فكيف تكون له قيمة ؟

وهكذا يترتب على المنطق الماركسي في اشتراط أن يكون الشيء نتاجا لعمل بشري حتى يكون ذا قيمة ، أن يكون العمل البشري . نفسه غير ذي قيمة ، فإذا كان للعمل البشري قيمة ـ وهو الحق ـ فإن ما تقدمه الطبيعة يكون ذا قيمة . وعليه يكون تجاهل ماركس لدور الطبيعة في الإسهام في تكوين القيمة أمرا غير مبرر ، ويمثل نقطة ضعف كبرى في نظرية العمل في القيمة .

الفرع السادس : دلالة الاستثناءات في النظرية الماركسية في القيمة .

يقدم ماركس لنظريته في القيمة بمجموعة من الاستثناءات التي يستبعد بها عددا من انواع الإنتاج التي توجد في المجتمع ، ويستصفى من بينها نوعا يبقى عليه ، ويجعل نظريته تفسيرا له .

فهو ـ كما فعل ريكاردو من قبل ـ يستبعد السلع ذات العرض الثابت ، كما أنه أعلن صراحة أن نظريته في القيمة لا تطبق على المنتجات الفنية ، ولا على منتجات النشاط الفردي والنوعي البحت . إن الذي يحدد قيمة هذه المنتجات هي ندرتها وطرافتها وميزتها الجمالية ،

وتقدير شاريها المحتمل . . . إن نظرية ماركس عن القيمة المحددة بكمية العمل من النوع العادى الوسط لا تطبق إلا على السلع التي تنتج بواسطة العمل العادي ، أي على الإنتاج المخصص للسوق ، أي على السلع التي تنتج بكميات كبيرة[٤٧] فالانتاج الفني والإنتاج الفردي لا تستطيع النظرية الماركسية أن تفسر قيمتهما التبادلية ، وتبعد عنهما مكرهه ، لأن العمل المبذول في إنتاج هذه السلع لا يمت بصلة إلى القيم التي تتبادل بها هذه المنتجات ، فاللوحة الفنية التي رسمها فنان قدير في دقائق لا تقارن بلوحة أخرى رسمها فنان عادي في شهور .

والصائدان يجلسان على شط المحيط لمدة ساعة مثلا فيخرج أحدهما بعشرين كيلو من السمك ويعود الآخر خالي الوفاض . وكذلك الغواصان اللذان يستخرجان اللؤلؤ من قاع البحر ، يمكثان تحت سطح الماء دقائق متساوية فيعود أحدهما بلؤلؤة غالية الثمن ويعود الآخر بمحارة خالية لا تساوي شيئا وهكذا . . .

كذلك فان المنتجات الأثرية (السلع ثابتة العرض) يباع الشيء منها بآلاف الجنيهات ، لا لما بذل فيه من عمل ، وإنما لما يمثله من قيمة تاريخية ، فرسالة خطية لأديب من أدباء القرن السادس عشر مثلا ربما تزيد في قيمتها التبادلية عن قيمة مكتبة كاملة من الكتب المطبوعة حديثا . . وهكذا .

ومن ثم فان نظرية ماركس في القيمة لا تدعى إلا تفسير جانب فقط من المنتجات التي تتبادل في السوق .

فما دلالة هذه الاستثناءات ؟

إنها بمنطوقها اعتراف بعجز النظرية عن تفسير قيمة جانب كبير من الإنتاج الذي يتبادله الناس فيما بينهم ، وادعاء بتفسير جانب آخر منه .

فهل قامت الماركسية بالبرهنة على صحة تفسيرها لهذا الجانب المدعى تفسيره ؟

هل قارنت الماركسية مثلا بين سلعتين أنفق عليهما عمل متساو مع اختلاف بقية العناصر الداخلة فيهما ثم وجدت أن قيمتهما التبادلية متساوية ؟ أم أنها قامت بالبحث عن سر تساوي سلعتين في قيمتهما التبادلية فوجدته غير ممكن التفسير إلا باتحادهما في كمية العمل المبذولة فيهما ؟

الواقع أن الماركسية لم تسلك الطريق الأول ولا الطريق الثاني لاثبات فرضها ، بل إن الطريقين يظهران نتائج تخالف ما تدعيه نظرية العمل في القيمة .

---

٤٧ ـ هنري لوفيفر ـ الماركسية ـ مرجع سابق ، ص٩٢

فلو سلكنا الطريق الاول وبحثنا حالة سلعتين أنفق عليهما كمية متساوية من العمل فهل سنجد قيمتهما التبادلية واحدة ؟

لنأخذ مثلا حالة فلاح يمتلك قطعتين متساويتين من الأرض ، يزرع إحداهما بالقمح والثانية بالشعير ، ومعلوم أن القمح والشعير لا يختلفان في الجهود المطلوبة لزراعتهما ، فكلاهما يحتاج إلى تسوية الأرض ، وبذر الحب وري الأرض مرتين . . . أو ثلاثة . . ثم الحصاد وجمع المحصول في البيدر ، ثم الدراس ، ثم التذرية ، ثم جمع الحبوب في الغرارات ، وتعبئة التبن في أوعية ، والاتجاه بالحبوب والتبن إلى السوق لنرى حظ السلعتين من القيمة التبادلية .

إن ساعات العمل المطلوبة لإنتاج القمح وتبنه من فدان من الأرض هي نفسها المطلوبة لإنتاج الشعير وتبنه من نفس المساحة ، فهل سنجد قيمة الناتج من القمح وتبنه ، تتساوى في السوق مع قيمة الناتج من الشعير وتبنه ؟ إن مقتضى نظرية العمل في القيمة أن تتعادل القيمة التبادلية لهما ، بينما واقع الاسواق يشهد ويعرفه المزارعون قبل أن يزرعوا محاصيلهم إن قيمة الناتج من فدان الشعير ستكون أقل من قيمة الناتج من فدان القمح ، فلماذا اتحدت ساعات العمل واختلفت القيمة ؟ إن الكمية المتساوية من ساعات العمل تعطي قيمتين مختلفتين دون جدال ، ومن ثم فلا يقبل القول بأن قيمة السلع هو ما بذل فيها من عمل .

ولربما يقول ماركس : ان النظرية صحيحة وإن الخطأ في الناس الذين فضلوا القمح على الشعير ، مع أن الساعات المبذولة في إنتاج كمية الشعير هي نفس الساعات المبذولة في انتاج كمية القمح . وهنا نقول له إنك تريد أن تأتي بنظرية تفسير بها الواقع ، فلا تزعم أن الواقع خطأ إذا لم تستطيع نظريتك أن تفسره . ولو سلكنا الطريقة العكسية وأخذنا سلعتين ذواتي قيمة تبادلية واحدة ، أردب من الشعير وثلاثة كيلوات من المانجو مثلا ، فهل سنجد سبب تساويهما في القيمة التبادلية يعود إلى تساويهما في كمية العمل المبذولة فيهما ؟

ان كيلوات المانجو الثلاثة لا تحتاج غير عمل ساعات طوال فترة إنتاجها ، أما أردب الشعير فانه يحتاج عمل أيام ، وعليه فان كمية العمل المبذولة في أردب الشعير لا تتعادل مع كمية العمل المبذولة في ثلاثة كيلوات من المانجو برغم أن قيمتها التبادلية واحدة .

وبهذا فان الماركسية لا تكون قد برهنت على صحة دعواها تفسير القيمة التبادلية للإنتاج العادي عندما تبنت نظرية العمل في القيمة ، وهي في نفس الوقت ـ كما بينا ـ قد أعلنت بصراحة عجزها عن تفسير القيمة التبادلية للعديد من أنواع الإنتاج الاخرى ، عن طريق ما قدمته من استثناءات .

فاذا كان من المنطقي أن تكون كل السلع الإنتاجية تتضمن قيمة تبادلية بسبب وجود شيء مشترك فيها ، فان هذا الشيء المشترك لن يكون كمية العمل المتضمنة في السلعة ، لأن هذه الكمية لا تصلح تفسيرا للإنتاج الفني والفردي مثلا باعتراف الماركسية ، وهي أيضا غير صالحة لتفسير قيمة الإنتاج العادي الذي تدعى الماركسية تفسيره بها .

وعلينا إذاً أن نبحث عن شيء مشترك بين كل أنواع الإنتاج ـ غير كمية العمل لنفسر به قيمتها التبادلية .

وإذا لم يكن العمل هو خالق القيمة ، فإنه لن يكون خالق فائض القيمة ، وبهذا تنتقض النظرية الماركسية في القيمة ، وتنتقض فكرة فائض القيمة تبعا ، وينهار كل البناء الماركسي الذي بني عليها .

الخاتمـــة

والآن وقد وصلنا الى اللحظة التي نوشك أن نضع فيها القلم بعد تسويد هذه الصفحات من خلال وقفات مع بعض أجزاء الفكر الماركسي في القيمة وفائض القيمة ، الآن ما هي النتيجة التي نستطيع أن نقدمها في نهاية بحثنا ؟ نستطيع أن نقول : إن ما جاء به ماركس بهذا الخصوص لم يكن بدعا من القول وإنما سبقه إليه بعض المفكرين وبخاصة « ريكاردو » الذي تبنى ماركس معظم أفكاره في القيمة ، وخطا بأفكاره الخطوة المنطقية المترتبة عليها .

وان ماركس وهو بسبيل تبنى هذه النظرية وضع العديد من الفروض التي لم يقم عليها دليل الأمر الذي جعل نتائجه ـ كما رأينا ـ غير مسلمة سواء ما تعلق منها بنظرية العمل في القيمة ، أم ما بني عليها من فكرة فائض القيمة وما استتبعها من أفكار ماركسية ، مثل فكرة الاستغلال والجيش الاحتياطي من العمال ، واتجاه معدل الأرباح نحو الانخفاض ، وفي النهاية انهيار الرأسمالية ، وقيام الاشتراكية على أساسها ، فهذه نتيجة لا يكذبها الواقع فقط وإنما ينفيها عدم صدق المقدمات الموصلة إليها ، والتي بنيت على نظرية العمل في القيمة وفكرة « فائض القيمة » .

إن الماركسية ـ من الجانب الاقتصادي ـ الذي ناقشناها منه لا تعد صحيحة ولا يقبل الفكر الإقتصادي المحايد مقدماتها أو نتائجها ، بيد أن ذلك لا ينفي أن هناك جموعا بشرية تتخذ اليوم من الماركسية الأساس الفلسفي أو السياسي لمجتمعاتها بيد أن الجانب الأقتصادي منها ليس له نفس التأثير على هذه المجتمعات ، ويبدو أيضا أن بقية جوانب الماركسية ستتعرض للاهتزاز في نفس هذه المجتمعات التي تؤمن ـ ولو نظريا ـ بصلاحية الماركسية .

لقد تناقلت وكالات الأنباء منذ سنوات بياناً رسمياً لحزب شيوعي ماركسي يحكم كبرى الدول الماركسية ، بل كبرى دول العالم ألا وهو الحزب الشيوعي الصيني ، يقول البيان : « ان التمسك بأفكار ماركس ولينين يعوق حركة التاريخ ، وان النظرية الماركسية الارثوذكسية (**التقليدية**) الملتزمة بالنصوص القديمة للمذهب قد عفا عليها الزمن ، وان الماركسية التقليدية لا تلائم أوضاع العالم المعاصر ، فهناك أشياء كثيرة لم تخطر على بال ماركس أو لينين ولم تكن لهما علاقة أو خبرة بها ، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد على النصوص التي وضعاها لحل مشكلات العالم المعاصر ، وانتقد بيان الحزب الشيوعي الصيني الذين يلتصقون بأعمال ماركس ولينين ونظرياتهما الاقتصادية بشكل يجعلها نصوصا مقدسة[٤٨] .

---

٤٨ ـ جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ م .

ومن قبل ذلك قال زعماء الاحزاب الشيوعية في الدول الرأسمالية المتقدمة أكثر مما يقوله البيان الصيني ، ويكفي أن نورد هنا الجزئية الخاصة بنظرية القيمة والقيم الفائضة من التصور الشيوعي في غرب أوروبا حيث يقول زعيم الحزب الأسباني « سنتياجو كاربو » في كتابه « الشيوعية الأوروبية والدولة » إن من مفاهيمهم العدول عن الدعوة الماركسية للقضاء على الملكية الخاصة والدعوة للتعايش بين شكلي الملكية العامة والخاصة ، ثم يقول بالحرف الواحد « يعنى تعايش شكلي الملكية الخاصة والعامة قبول ربح لم يكتسب من خلال عمل »[٤٩]

وتعنى هذه العبارة طرح أهم نظرية في الفكر الاقتصادي الماركسي ، ألا وهي نظرية العمل في القيمة ، ثم فكرة فائض القيمة المبنية عليها ، حيث لا تقر الماركسية لفائض القيمة بمصدر غير العمل . ونستطيع بعد بيان الحزب الشيوعي الصيني أن نثق فيما تعلنه الأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا ، بعد أن كنا نظنهم يتملقون شعوبهم ، فيبدو أن العقل البشري لدى الماركسيين ستعود إليه قيمته ، ويبدأ في التمييز بين الغث والثمين ، بين الخطأ والصواب ، مما ورث عن ماركس وأتباعه ، وعندها ستعود الى الفكر الاشتراكي الصحيح ـ الذي حوصر بعد الثورة الروسية ـ حيويته ودوره الانساني الذي جردته منه الماركسية .

---

٤٩ ـ سانتياجو كاريو ـ الشيوعية الاوروبية والدولة ـ ص ٦٦ مشار إليه في « أفكار ماركسية في الميزان » لطارق حجي ، دار المعارف ـ القاهرة سنة ١٩٨٠ م ص ١٤٤ .

المراجـــع

١ ـ كارل ماركس ـ رأس المال ـ ترجمة محمد عيتاني ـ مكتبة المعارف ـ بيروت ـ ١٩٥٦ م .

٢ ـ هنرى لوفيفر ـ الماركسية ـ ترجمة جورج يونس ـ المنشورات العربية ـ بيروت .

٣ ـ د . سعيد النجار ـ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ دار النهضة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٧٣ م .

٤ ـ د . حسين عمر ، الاقتصاد التحليلي ـ دار المعارف ـ القاهرة ط١ ـ ١٩٦٨ م .

٥ ـ د . عبد الرحمن بدوي ـ مناهج البحث العلمي ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ط٣ ـ ١٩٧٧ م .

٦ ـ طارق حجي ، أفكار ماركسية في الميزان ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨٠ م .